

عشر وان اردت ان تعرف ان ثلثه من سبعة  
 اكثر ام خمسة من اثني عشر فله يد من التيس  
 وهو جعل الكسر من مقام واحد واضرب السبعة  
 في اثني عشر صار اربعة وثمانين ثم اضرب  
 في الثلث في اثني عشر صار ستة وثلثين فذلك  
 هو الثلث من السبعة واضرب الخمسة من اثني  
 عشر والاول وهو ستة وثلثون زايد اعلى  
 هذا اي على خمسة وثلثين فله يد من اربعة  
 ثمانية فهذا التقاوت بين ما ذهب اليه  
 ابويوسف رحمه الله وما ذهب اليه محمد رحمه الله  
**مسائل شتى** كتابه الاخرس واماؤه  
 بما يعرف به تكاثره وطلاقه وبيع وشراؤه وقوله  
 كاليان **س** اما الكتابه فهي اما غير مستبين غير  
 مرسوم نحو ان يكون على ورق شجر او على حدار  
 او على كاخذ لكن لا على رسم الكتب بان يكون  
 معنونا فهو كالكتابة لليد من البيه او القير  
 كالاشهاد مثلا واما مستبين مرسوم  
 بان  
 عند عاده

بان يكون على كاخذ ويكون معنونا نحو من فلان  
 الى فلان فهذا مثل البيان سواء من الغايب  
 او من الحاضر ولا يحد **س** اي اقر بما يجب  
 الحد بطريق الاشارة او قذف بطريق الاشارة  
**م** وقالوا في معتقل اللسان ان امته ذلك وعلم  
 ان اشارته فكذا والافلاس المعتقل اللسان هو  
 الذي الذي عرض له اجتناس اللسان حتى لا يقدر  
 على الكلام فعند الشافعي رحمه حكمه للاخرس  
 وعند اصحابنا رحمه ان امته ذلك واعلم ان  
 راته كان حكمه حكم الاخرس والافلاس وقدر الامتنان  
 سنة وقيل بان يبقى الى زمان الموت قيل وعليه  
 الفتوي **م** وفي غنم مذ بوجه فيها ميتة هي  
 اقل تحري واكل في الاختيار **س** اما قال في الاح  
 ختيار لانه يحمل اكل الميتة في حال  
 الاضطرار وقال الشافعي رحمه لا يباح تناول  
 لان التحري دليل ضروري ولا ضرورة هنا  
 قلنا التحري يصار اليه لدفع الخرج واسواق  
 وعن الوجوه  
 والجواب من وجوده بوجوه المسوق

حكم بدل  
 حكمه

اجتناس اللسان

فمن اراد ان يخطب او يكتب بلسان غيره في قوله ان لا يخطب  
 احاله الاضطرار في تحريمه عند الاضطرار  
 مطلق الاضطرار